



2009 /22/12 - 5/1/1431 :



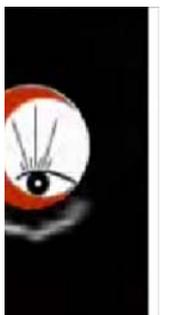
ابحث في الحد

بحث

شاهد

تصفح

إعلانات



22/11/2009

عقدت وزارة العدل بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة صباح اليوم ورشة عمل حول تطوير وإصلاح القوانين التجارية في اليمن. وأشار القاضي عبدا لرحمن الشاحدي وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية، خلال الورشة إلى أن القوانين اليمنية لا زالت حديثة لكنها بحاجة إلى عملية إصلاح لسد الثغرات التي تجعل بعض القضاة يفسرونها على هواهم وقد يكون بسبب الضبابية وعدم الوضوح في بعضها.

وقال الشاحدي إن هناك قواعد رائعة في التراث الإسلامي يمكن الاستفادة منها وعلى رأسها سيرة الخلفاء الراشدين في القضاء. شاهر الصالحي، المستشار القانوني لمشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أشار إلى أن التقرير الوطني الذي قام بإعداده الأستاذ إسماعيل الوزير والدكتور محمد جفر صالح والقاضي لؤي الوزير خلص إلى أن ثمة معوقات إدارية وأخرى قانونية للبيئة القانونية للأعمال في اليمن أهمها النظام المرهق لإجراءات فحص التعرفة الجمركية من قبل الهيئة العامة للاستثمار وتعقيد وتعدد المعاملات الإدارية للحصول على تراخيص الاستثمار وصعوبة تنفيذ الرهن العقاري لدى المحاكم لعدد من الأسباب أهمها عقود الرهن العقاري غير المستوفية للبيانات وفقاً لشروط الرهن العقاري وأن نظام الائتمان القائم في البنوك لا يساهم في تطوير وتمويل المشروعات.

وفيما يتعلق بالمعوقات القانونية، أشار الصالحي، إلى أن أبرزها التعقيدات التي تضمنها أحكام قانون الاستثمار وعدم وضوح الكثير من نصوصه إلى جانب عدم تنظيم الوسائل البديلة لحل منازعات التجارة والاستثمار مثل الوساطة والتوفيق بقانون خاص، مشيراً في نفس السياق إلى وجود نقص في التشريعات لبعض الجوانب المرتبطة بالتجارة والاستثمار ومن ذلك عدم إصدار قانون خاص بحوكمة الشركات وكذا قانون ينظم التجارة الإلكترونية حتى الآن وبعد الجمعيات العمومية للشركات عن دورها الرقابي على الإيرادات التنفيذية ومجالس الإدارات وسيطرت عدد محدود من المساهمين على الشركات والنقص الواضح للدوريات والمطبوعات المتخصصة في نشر أحكام المحاكم التجارية والقواعد المبادئ المتصلة بالأحكام بالإضافة على تراكم قضايا المنازعات التجارية أمام المحاكم وإشكالية تنفيذ الأحكام.

وأشار الصالحي إلى أن اللجنة خرجت بعدد من التوصيات أهمها إعادة تنظيم السجل العقاري على أساس النظام العيني بدلاً من النظام الاسمي القائم وتبني سياسة واضحة لتخصيص أراضي الاستثمار واعتماد إصلاحات إجرائية تعطي المستثمرين الثقة وتمكنهم من شراء واستئجار الأراضي لإقامة مشروعاتهم الاستثمارية وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار في الجذب والترويج للاستثمار مع اعتماد سياسات وبرامج تساهم في تطوير الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ودعوة البنوك إلى أن تتعامل مع موضوع الرهن العقاري على أساس بيانات السجل العقاري وأن لا تعتمد على البصائر كأساس في تعاملها والتسهيلات التي تقدمها والمشاركة الرسمية والمجتمعية في دعم عمليات الإصلاحات القضائية القائمة والاهتمام بالتدريب والتطوير لقدرات قضاة المحاكم التجارية والاهتمام بزيادة عدد قضاة المحاكم التجارية وبحيث يكونوا من العناصر المؤهلة مع ضرورة إجراء مراجعة شاملة للتشريعات القائمة المرتبطة بجانب التجارة والاستثمار وإجراءات التقاضي وإقرار السلوكيات الخاصة بأصحاب المهن والعمل على إصدار قوانين جديدة تنظم بعض الأعمال ومن ذلك قانون التجارة



آراء ونظريات

!!!

()
-()

خدمات

• مواقع مختارة



الإلكترونية وتنظيم الأسواق المالية.

الورشة تضمنت عدد من المداخلات كان من ضمنها مداخلة للدكتور محمد الحائري، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والذي أشار إلى أن ثمة بيئة غير ملائمة تشوبها الكثير من التعقيدات تقف أمام تطبيق القوانين، مشيراً إلى أن السلطة القضائية خضعت لإصلاحات كان آخرها مشروع قانون السلطة القضائية المطروح أمام مجلس النواب للمناقشة، مشيراً إلى أن هناك الكثير من القضايا والإشكالات لا زالت تحل من خارج القضاء ولا بد من النظر إلى البعد الدولي والإقليمي خاصة وأن اليمن عازمة على الدخول في منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي والتي تتطلب العمل على إيجاد قوانين تعمل على مكافحة الفساد والحد من التهريب.

الدكتور إسماعيل المحاقري، أشار إلى غياب المؤسسة الجامعية في صياغة وإعداد القوانين، داعياً إلى إعطاء الصياغة القانونية اهتمام أكبر.

الدكتور مصطفى الأصبحي، أنتقد أوراق العمل المقدمة في الورشة، مشيراً إلى أنها بعيدة كل البعد عن عنوان حلقة النقاش.

وقال الأصبحي: من العار أن يتم إستنفاد ورش العمل في أوراق عمل ليس له صلة بالموضوع الذي عقدت الورشة من أجله، منتقداً في السياق ذاته مخرجات المعهد العالي للقضاء. وهو ما دفع بوكيل وزارة العدل إلى الرد على الدكتور الأصبحي بأن المعهد العالي للقضاء يقوم بدور جيد، داعياً إلى النظر للنصف الآخر من الكوب وليس النصف الناقص منه.

هدى معوض ممثلة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة إشارة إلى أهمية التعاون بين هيئات القطاع العام والقطاع الخاص متمنية أن تخرج النورشة بنتائج جيدة يكون من شأنها المساهمة في إصلاح القوانين التجارية

الدكتور علي سليمان الزامكي نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي للمحاكم التجارية أشار إلى الدور الإيجابي التي تقوم به وزارة العدل في سبيل تحسين الوضع في المحاكم التجارية مشيراً إلى أن المحاكم التجارية بحاجة إلى عدد أكبر من القضاة المتخصصين في القضاء التجاري كما أشار إلى إشكاله تواجه القضاء التجاري في تنفيذ الأحكام الأمر الذي يتطلب تفريغ قضاة في المحاكم التجارية لتنفيذ الأحكام

الدكتور حمزة شاهر كانت له مداخلة تطرق فيها إلى عدد من القضايا المتعلقة بالعملية القانونية وتحسين الوعي القانوني لدى المواطنين

خالد الدبيس نائب مدير عام العلاقات والإعلام أشار في مداخلته إلى أهمية مساهمة الإعلام في خلق وعي قانوني لدى المواطنين والعمل من أجل تشكيل رأي عام لتحسين وضعية القوانين التي تعاني من القصور

_____ | PDF | _____ | _____

®

Optima IT